

الفارة والعقرب والكلب العقور والكلب العقور الزئبق او يقال
 ذوق الزئبق في معنى الكلب العقور والمراد بالفراب الذي يأكل الخيف والانه
 يستدرا بلا ذبي لانه يقع في بوا الدابة والبعض والتمل والبعضوت والفراد
 ليست بصيد ولا تحاليت بمسوح حشيت بل طال به لا دمي وليست بمؤكدة
 من البدن حتى تكون من باب قضاء التفتت ثم صي هو ذبي بطبايعها **قوله**
 يزوج النشاة والبره آه لان هذه الاشياء ليست بصيد لعدم التوضي **قوله**
 لكل كرمي ورجع آخذه على قائله لان الآخذ متعرض للصيد بتغويت لان
 والقائل مقرر لذلك لانه كان بعد الآخذ متمكنا من الارسال وقدقات
 ذلك به ونقر الترض والتبرير كالابتداء في حق الضياع وانما يرجع الآخذ
 لان الآخذ انما يصير سببا للضمان عند اتصال الملاك فالتكامل بالقتل
 فعل الآخذ عليه فيكون القتل في معنى مباشرة على العلة فيضاد الضمان
 اليه كفا صيب الغاصب اذا اتلف المعصوب وضمير الغاصب والاليم
 تضامين ما ليس بمملوك طو اذ ان يكون الضمان في مقابلة اذالة يد محترمة **قوله**
 والفعل متقد لان الفعل الذي لا يقبل التسمية اذا صدر عن فاعل من
 الكل واحدهما كمالا في القصاص **قوله** او شره بطل لان بيعه جازا
 للصيد الآمن والتعرض باطل فالبيع مزوج عن حليته البيع بخرم الشرع ولو
 عن حليته الفسخ والبيع المضاف الى غير كمال باطل وبعده بعد ما تنك بيعه باطل
 لعدم الحلي **قوله** ومانا عزها لان الصيد بعد الاخراج من الحرم متصف
 بصفة الشرعية ومع استحقاقه للامن شرعا وصفته تسري الى الولد كانه

البرية

البرية والبرية والكنانة **قوله** لم يجزه اي ليس في اذ الولد لان بعد اذ الجواز
 لم يبيع آمنه لان وصول لطف كوصول الاصل ولانه صيد حل وقد اعدم
 فخلو بالتكفيم **قوله** افاقي بوليد اي مجاوزة الميقات بغير احوام من باب
 ايضا الا انه قيل الاحوام وما سبق ذكره من الجناية بعد الاحوام فكان كالمالك
 قدم على هذا **قوله** التحج باهل سواد فوامدة الاقامة او لم ينو في ظاهر الروا
 وعز ابي يوسف انه شرط ان يئتم الاقامة حتى يخرج **قوله** لا يشكها وما مر سقاها
 ولم ينه كاشكا و اجبا فل يلزمها شي **قوله** عما عليه في عامة ذلك تصور
 دخل مكة بغير احوام ثم خرج في عامه ذلك وحج بغير الاسلام او عمرة فاتها
 تنوب عما وجب عليه بدخول مكة بغير احوام لان الواجب عليه تعظيم هذه
 البيعة بالاحوام لا غير على اى وجه كان وقد حصل **قوله** لا بعده لانه لا يات
 الاستدراك سار وينا في وقت فلا يأتى اى الا باحوام مقصود في الاقامة
 المذمورة فانه يتأدى بصوم رمضان في هذه السنة واول العام الثاني **قوله**
 مضى وقضى اما المقضى فان الاحوام عقد لازم لا يخرج عنه بعد الشرع وفي
 الا باوا والافعال واما العقد فطارة الترم الا اذا عجز وجب العود ولم يفعل **قوله**
 فانه ليصير قاضيا لمن سعى في ملكه ثم اخذ ما اقتضا ما سقط سجود التسمي والقضاء
 على الغايب اي بفعل مثل ما يفعل في عدم المعنى الذي لم ياجل منى **قوله** مع
 بعثة شوطا فاحرم هذا شرع والبيان ان الاضافة الاحوام الى الاحوام
 في معنى الملك ومن معناه جناية قديمة بالكلية لان الافاقي اذا اهل بالعمرة او قضا
 بها شوطا ثم اهل بالعمرة فانه لا يخرج من الاحوام بناء على ان الاحوام على حال العمرة